

المؤتمر العام

C
C 91/22
October 1991

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

A
الدورة السادسة والعشرون
روما ، ٩-٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩١

خطة العمل الخاصة بالمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية

أولا - المقدمة

١ - اعترف الكثير من الحكومات، ووكالات التنمية، والمنظمات غير الحكومية خلال العشرين عاما الماضية بأن منهج "من القمة الى القاعدة" الذى اتسمت به الاستراتيجيات التقليدية للتنمية، قد عجز الى حد بعيد عن الوصول الى فقراء الريف وافادتهم. وقد بدأ الكثير من الحكومات فى البحث عن مناهج بديلة للتنمية بعد أن عانت من نقص الموارد، وتدهور نسب التبادل التجارى، وتزايد مدفوعات سداد الديون الخارجية. وفى هذا السياق تعتبر المشاركة الشعبية، بوصفها آلية لتشجيع التنمية الريفية، ذات أهمية بالغة.

٢ - وتعنى المشاركة الشعبية العمل فى النهوض بسكان الريف، وخاصة المجموعات المحرومة، التى تشكل الجزء الأكبر منهم، والتى سبق أن استبعدت من عملية التنمية. وقد أكد المؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية أن "مشاركة السكان فى النظم والمؤسسات التى تنظم حياتهم، انما هو حق أساسى من حقوق الانسان، كما أنه حق ضرورى لاعادة تنظيم السلطة السياسية لمصلحة المجموعات المحرومة، ومن أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية". وقد أظهرت تجربة المنظمة أنه من الممكن تعبئة المعارف والموارد المحلية، من خلال البرامج والانشطة القائمة على المشاركة، لتحقيق التنمية التى تعتمد على الذات، وما ينطوى عليه ذلك من تقليل النفقات التى تتحملها الحكومات فى تقديمها للمساعدات الانمائية. وتم التسليم كذلك بأن المشاركة الشعبية تعتبر عنصرا لا غنى عنه فى استراتيجيات الزراعة القابلة للاستمرار، حيث أنه لا يمكن حماية البيئة الريفية دون تعاون فعلى من جانب السكان المحليين.

٣ - وينبغي النظر الى المشاركة الشعبية كعملية نشطة يقوم فيها السكان باتخاذ المبادرات وتنفيذ الاعمال النابعة من افكارهم ومناقشاتهم، وباعتبارها عملية يستطيعون التأثير فيها بصورة ايجابية، وبهذا تصبح المشاركة اكثر من مجرد اداة اخرى لتنفيذ المشروعات الحكومية. فهي منهج للتنمية يعترف بضرورة اشتراك الفئات المحرومة من سكان الريف في وضع وتنفيذ السياسات التي تتعلق برفاهيتهم. واذا كانت مناهج المشاركة قد نجحت في كثير من البلدان في دفع الانشطة القائمة على الجهود الذاتية على المستوى المحلي، فانه من الممكن ايضا، بل وينبغي، تطبيقها في تصميم المشروعات الكبيرة وتنفيذها وتقييمها.

٤ - وقد اكتسبت قضية المشاركة الشعبية قوة دفع كبيرة فيما بين الحكومات والوكالات المتبرعة والمنظمات الدولية منذ انعقاد المؤتمر العالمي لاصلاح الزراعي والتنمية الريفية. وقد كان اعلان المبادئ وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بمثابة حافز ومرشد لعدد من برامج المنظمة في مجال المشاركة الشعبية، مثل المشاركة الشعبية في التنمية الزراعية والريفية من خلال تشجيع المنظمات المعتمدة على الجهود الذاتية، والعمل من اجل المرأة الريفية المحرومة على مستوى المجتمع، وبرامج الغابات في خدمة تنمية المجتمع المحلي، وبرنامج الغابات والاشجار والناس، وبرنامج صغار الصيادين والصيادين الحرفيين. وقد اقرت توقعات تنمية الاغذية والزراعة (١) في الاجلين المتوسط والطويل التي اقرتها الدورة التاسعة للجنة الزراعة، والاستراتيجية طويلة الاجل لقطاع الاغذية والزراعة (٢) التي اقرها مجلس المنظمة في دورته الثامنة والتسعين بان التنمية الريفية، وتخفيف حدة الفقر في الريف بوجه خاص، "لن يتحققا الا من خلال المشاركة الطوعية والنشطة لسكان الريف انفسهم". كما اكدت الاستراتيجية "انه يجب ان تهدف السياسات الى تشجيع التوصل الى اشكال مختلفة من المشاركة الشعبية للتغلب على المعوقات الهيكلية وغيرها من المعوقات القائمة". وكان فريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية والتابع للجنة التنسيق الادارية الذي تقوم فيه المنظمة بدور الوكالة الرائدة، قد شكل في عام ١٩٨١ مجموعة خبراء خاصة بالمشاركة الشعبية. ومن اهم منجزات هذه المجموعة تشجيع الوكالات ومساعدتها في

(١) الوثيقة COAG/87/4.

(٢) الوثيقة CL 98/13.

تعريف العاملين بالقضايا المتعلقة بالمشاركة الشعبية، ونشر عدة دراسات عن المناهج المتعلقة بتلك المشاركة فى التنمية الريفية. كما ابرز برنامج الأمم المتحدة الانمائى أهمية المشاركة الشعبية من خلال التقرير الذى نشره عام ١٩٩٠ عن تنمية الموارد البشرية، وهو التقرير الذى أكد أن هذه المشاركة، بما فيها اشراك المنظمات غير الحكومية، لها أهمية حاسمة فى أى استراتيجية تتوصل الى تنمية الموارد البشرية.

المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية والمنظمات الانمائية غير الحكومية

٥ - هناك علاقة نظرية وعملية وثيقة بين المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية. فالمشاركة النشطة لسكان الريف لن تتحقق الا من خلال المنظمات المحلية التى تعتمد على الجهود الذاتية لأعضائها وهى المنظمات التى تضع نصب أعينها تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها. فالمنظمات الشعبية هى مؤسسات طوعية مستقلة تدار بصورة ديمقراطية، وتشمل عادة المجالس المحلية، والمجموعات غير الرسمية، والتعاونيات، ومنظمات العمال الريفيين، واتحادات الفلاحين، والجمعيات النسائية وغير ذلك. وقد تقوم بعض المنظمات الشعبية المحلية بإنشاء اتحادات أعلى مستوى على صعيد المحافظات أو على الصعيدين القطرى أو الدولى، زيادة لقدراتها فى الاعتماد على الذات أو على قدراتها على المساومة، وتشجيعاً للتنمية بالمشاركة على المستوى المحلى. ومع ذلك فإن الاغلبية الساحقة من سكان الريف مازالت غير منظمة فى مجموعات، وبالتالي فانها لا تستفيد من ديناميكية هذه التجمعات.

٦ - ومما يعزز المشاركة من خلال المنظمات الشعبية على المستوى المحلى، العمل الذى تقوم به المنظمات الانمائية غير الحكومية، التى تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف، ولاسيما الفقراء منهم. وبعض هذه المنظمات تقوم على أساس العضوية، وتكون مسؤولة أمام الاتحادات المحلية التى تنشئها، وان كان أغلبها ليس كذلك. وتتخذ المساعدات التى تقدمها هذه المنظمات الى المجموعات على مستوى القاعدة أشكالاً مختلفة، مثل: التدريب، والدعم التقنى، والبحوث، والمساعدة فى وضع المشروعات، وتبادل المعلومات والخبرات.

٧ - وتتزايد أهمية المناهج التى تتبعها المنظمات غير الحكومية فى مجال المشاركة التى تستهدف النهوض بقدرة المنظمات الشعبية على

الاعتماد على الذات، عندما تضطر الحكومات عند اتخاذها تدابير للتكيف الهيكلي الى الحد من الخدمات الحكومية. فهذه المنظمات غير الحكومية تساعد المنظمات الشعبية على تعميق الوعي بالمسائل الموضوعية واتخاذ المبادرات التي تشارك على أساسها مشاركة ملموسة في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية التي تشجعها الحكومة.

٨ - وقد بذلت اغلب الحكومات ووكالات التعاون الانمائى متعددة الأطراف جهودا جادة فى السنوات القليلة الماضية لتعزيز تعاونها مع القطاع غير الحكومى. وكان فى مقدمة الاسباب التي دفعتها الى ذلك ادراكها لاهمية خبرة هذه المنظمات، وقدرتها على الوصول الى المستفيدين على مستوى القاعدة. وكانت المنظمة قد أنشأت برنامجا للمنظمات غير الحكومية على مدى ثلاثين عاما، هو حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية. وقد ناقشت المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالمنظمة موضوع المشاركة الشعبية فى التنمية كأحد الموضوعات الرئيسية فى المؤتمر الخامس لحملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية الذى عقد عام ١٩٧١. وقد كونت حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية علاقات عمل مستمرة عبر السنين الماضية مع المنظمات غير الحكومية وشبكاتهما العاملة فى الجنوب، كما وضعت برنامجا لدعم المبادرات التي تقوم بها هذه المنظمات. وفى نفس الوقت فان اغلب الاقسام التقنية والمكاتب القطرية التابعة للمنظمة مدت يد التعاون للمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجالات اختصاصها. وقد وجدت المنظمة فى الاحتفال بيوم الاغذية العالمى اداة جديدة لتشجيع مثل هذا العمل.

ثانيا - معلومات اساسية بشأن خطة العمل واستراتيجيتها

٩ - فى عام ١٩٨٩، قامت لجنة الزراعة (٣) ومجلس المنظمة (٤)، ببناء على طلب الحكومات الاعضاء ومجموعة المنظمات غير الحكومية الدولية التي تتخذ من روما مقرا لها، بدراسة موضوع المشاركة الشعبية وتأثيره على أعمال المنظمة فى مجال التنمية الريفية، وأوصيا بادراج مبدأ التنمية القائمة على المشاركة فى جميع سياسات وبرامج المنظمة الانمائية، كما اقترحا أن تضع المنظمة خطة عمل خاصة بالمشاركة الشعبية لعرضها على مجلس المنظمة، ومؤتمرها العام فى الوقت

(٣) الدورة العاشرة للجنة الزراعة، مايو/ ايار ١٩٨٩.

(٤) الدورة ٩٥ لمجلس المنظمة، يونيو/ حزيران ١٩٨٩.

المناسب. وبناء على ذلك، عرضت خطة العمل هذه على المجلس فى دورته التاسعة والتسعين وأيد بوجه عام أهدافها ومجالات العمل المحددة فيها. ووافق المجلس على أن خطة العمل تشكل، بصورة عامة، أطارا مناسباً للعمل فى المستقبل، وأنها توفر خطوطاً توجيهية مفيدة تستعين بها الحكومات المعنية لتيسير عملية المشاركة الشعبية. وأكد المجلس على أنه ينبغى لخطة العمل أن تعترف بسيادة الحكومات الأعضاء وتحترم تلك السيادة على الوجه الأكمل. كذلك أعرب عن رأى آخر مفاده أنه ينبغى مواصلة تطوير خطة العمل وترجمتها الى أنشطة ملموسة. واتفق المجلس على أنه ينبغى تنقيح خطة العمل مع مراعاة الآراء التى أبديت أثناء مناقشات المجلس، وأن تقدم الى المؤتمر فى دورته السادسة والعشرين للنظر فيها واعتمادها. وبناء على ذلك، ترد فى الفقرات التالية خطة العمل المنقحة الخاصة بالمشاركة الشعبية للنظر فيها.

١٠ - ويتمثل الهدف العام لهذه الخطة فى كفالة المشاركة الشعبية النشيطة فى تحقيق التنمية الريفية القابلة للاستمرار. وفى حين أنه من المسلم به أن هناك عناصر أخرى تتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية / المالية والتقنية، تلعب بالفعل دوراً هاماً فى تحقيق هذا الهدف، فإن المشاركة النشيطة لسكان الريف، بما فى ذلك المجموعات المحرومة التى تعمل من خلال منظمات طوعية قائمة على أساس الاعتماد على الذات ومن اختيارهم الخاص، لا تقل أهمية عما سبق. فبدون مثل هذه المشاركة، لا تستطيع مبادرات التنمية الريفية أن تستمر على المدى الطويل، ولا يمكن القضاء على عدم المساواة الذى يظهر فى الريف.

١١ - وينبغى التسليم بأن حكومات البلدان الأعضاء منفردة تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات، ووضع وتنفيذ النهج والسياسات المتعلقة بالتنمية القائمة على أساس المشاركة الشعبية. ومن ثم فإن السياسات والبرامج الخاصة بالمشاركة الشعبية والمتوخاة فى متابعة خطة العمل ينبغى أن تعترف بسيادة الحكومات الأعضاء وتحترم تلك السيادة على الوجه الأكمل.

١٢ - ومع ذلك، فإن تشجيع المشاركة الشعبية فى مجالات التنمية الريفية لن يتحقق الا اذا تحققت ظروف معينة، هى:

(١) وجود وعى جماهيرى عام بفائدة استخدام مناهج المشاركة فى التنمية الريفية، وبوجود التزام من جانب متخذى القرارات والسياسات الرئيسية فى الحكومة وغيرها من وكالات التنمية بالعمل فى هذا المجال؛

(ب) أن يكون المناخ القانونى والسياسى الموجود فى البلد مواثيا لمنهج المشاركة والمبادرات الجماعية التى يتخذها سكان الريف، ولاسيما المجموعات المحرومة منهم؛

(ج) أن تكون قدرة منظمات سكان الريف على الادارة الذاتية كافية للمحافظة على مثل هذه المبادرات.

١٣ - وسوف يكون لتقديم المشورة والمساعدة التقنية فى مجال السياسات، الى الحكومات الاعضاء بهدف تيسير تطبيق اللامركزية على صنع القرار الحكومى، أهمية خاصة فى تهيئة الظروف القانونية والسياسية الأكثر ملاءمة للمشاركة الشعبية. كما أن وضع اجراءات ومنهجيات ادارية جديدة وأكثر مرونة تعتمد على المشاركة، من أجل تنفيذ أعمال التنمية فى الريف القائمة على المشاركة ودعم المنظمات المحلية، سوف يكون لها نفس القدر من الأهمية. وسيلزم تصميم وتنفيذ الطرق والآليات الجديدة لرصد المشاركة الشعبية وتقييمها، ولتحسين الحوار بين المنظمات الشعبية والحكومات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الوكالات الانمائية فيما يتعلق بقضايا المشاركة الشعبية من أجل تعميق الوعى والادراك لدى الجماهير بفوائد مناهج المشاركة فى التنمية الريفية.

١٤ - وسعياً وراء تحقيق هدف التنمية الريفية القابلة للاستمرار المقتترنة بالعدالة من خلال المشاركة الشعبية، تقترح هذه الخطة اتخاذ اجراءات فى المجالات السبعة التالية :

(١) التشجيع على تعميق الوعى لدى الجماهير بدور المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية فى التنمية الزراعية الريفية؛

(ب) وضع اطار قانونى وسياسى موث للمشاركة الشعبية؛

(ج) تعزيز القدرات الداخلية للمنظمات الشعبية الريفية على المستويين المحلى والقطرى؛

(د) تطبيق اللامركزية فى عملية اتخاذ القرار الحكومى؛

(هـ) التشجيع على زيادة الحوار والتعاون التقنى فيما بين الحكومات والوكالات الانمائية والمنظمات الشعبية؛

(و) تطبيق اجراءات وطرق تنفيذية ملائمة لتيسير توسيع نطاق المشاركة؛

(ز) رصد وتقييم المشاركة الشعبية .

١٥ - وسترد فى الاقسام التالية الاعمال المقترحة فى كل مجال من هذه المجالات. ويبدأ كل قسم بوصف موجز للقضايا والمشكلات الرئيسية، تعقبه توصيات محددة تقدم الى الحكومات الاعضاء والمنظمة لدراساتها.

ثالثا - مجالات العمل

(١) التشجيع على تعميق الوعى لدى الجماهير بدور المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية فى التنمية الزراعية والريفية

القضايا:

١٦ - يتطلب تحقيق التنمية الريفية القابلة للاستمرار وحماية البيئة، تعاون اعداد كبيرة من السكان، قد تكون من فئات مختلفة فى بعض الاحيان، يعيشون داخل مناطق ايكولوجية محددة. ويمكن النهوض بمثل هذا التعاون من خلال العمل الطوعى والتعاونى، ومشاركة جميع قطاعات سكان الريف، بما فى ذلك المرأة والمجموعات المحرومة الأخرى.

١٧ - ولاشك أن الاقرار الكامل بالفوائد التى تنطوى عليها المشاركة الشعبية فى حشد المجتمعات الريفية من أجل التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار هو الخطوة الأولى التى لابد منها. فهناك الكثير من صانعى القرارات المرموقين يحتاجون الى معرفة الفوائد الجوهرية التى تترتب على النهوض بالمشاركة الشعبية فى المشروعات والبرامج الانمائية، والى اقناعهم بذلك.

مقترحات العمل:

١٨ - الموجهة الى الحكومات:

(١) تعميق الوعى بين موظفى الحكومة بفوائد اتباع مناهج المشاركة من أجل الوصول الى سكان الريف.

- (٢) وضع سياسات ولوائح حكومية واضحة لتدريب موظفي الحكومة على مبادئ المشاركة الشعبية فى التنمية وأساليبها وفوائدها.
- (٣) ابتكار طرق ومواد للاتصالات لكى يستخدمها موظفو الحكومة والمنظمات الشعبية فى تشجيعهم للمشاركة الشعبية وتبادل المعارف والمهارات.
- (٤) استخدام مجموعة من الطرائق التنظيمية، مثل المجموعات الصغيرة غير الرسمية، والاتحادات المحلية التقليدية، والتعاونيات، والنقابات وغير ذلك، من أجل الوصول الى جميع قطاعات سكان الريف.
- (٥) تعبئة المجتمعات المحلية الريفية لتحقيق أهداف التنمية الريفية القابلة للاستمرار باستخدام مناهج المشاركة، بالعمل من خلال منظمات سكان الريف الموجودة أو الجديدة.
- (٦) ضمان أن تركز أنشطة التعبئة على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وتحقيق فوائد ملموسة للمعنيين.

١٩ - الموجهة الى المنظمة :

- (١) اجراء دراسات حالة وبحوث عن فعالية مناهج المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية فى تعبئة المجتمعات المحلية الريفية من أجل التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار وحماية البيئة.
- (٢) مساعدة الحكومات فى اختبار فعالية المنهجيات التنظيمية المختلفة لتعبئة المجتمعات المحلية الريفية، وتلبية احتياجات المجتمعات المحلية، وتقديم فوائد ملموسة للمعنيين.
- (٣) جمع مواد اعلامية عن نماذج الاعمال التى تمت بالمشاركة الشعبية، والمناهج التى اتبعت فيها، وطريقة تنفيذها، والفوائد التى عادت منها، وتوزيع هذه المواد على الحكومات الاعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشعبية الأخرى، وعلى الجماهير ذاتها.

(٤) ابتكار مواد اعلامية للتدريب على تصميم مشروعات التنمية الريفية بالمشاركة، ورصدها وتقييمها من أجل تعميق الوعي لدى الموظفين التقنيين المعنيين فى المنظمة بقضايا المشاركة الشعبية، والمساعدة على ادماج العناصر المتعلقة بهذه المشاركة فى برامج المنظمة ومشروعاتها.

(٥) مساعدة الحكومات فى وضع مناهج جديدة للتدريب تستهدف تعريف كبار صانعى القرارات فى الحكومات وفى وكالات التنمية بفوائد وقيم مناهج التنمية الريفية التى تنطوى على زيادة المشاركة الشعبية.

(٦) حشد الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتهيئة مناخ موات للمشاركة الشعبية، وذلك من خلال سلسلة الاحتفالات بيوم الاغذية العالمى.

(ب) تهيئة ظروف قانونية وسياسية مواتية للمشاركة الشعبية

القضايا:

٢٠ - ينبغى أن تشجع الاطر القانونية والادارية على حرية تشكيل اتحادات لسكان الريف، الامر الذى يمكنهم من المشاركة فى عملية التنمية. فالتشريعات التى تقيد حقوق الافراد فى حرية تنظيم انفسهم فى منظمات الجهود الذاتية المعتمدة على المشاركة الشعبية لترعى مصالحها الاقتصادية ولكى تحصل على حقاها فى الأرض والمدخلات والأسواق والخدمات، تشكل فى نفس الوقت عقبة خطيرة امام عملية المشاركة ذاتها.

٢١ - كذلك فان السياسات الاقتصادية القطرية فى كثير من البلدان، ولاسيما تلك التى تؤثر على سياسات تسعير المستلزمات الزراعية وتوزيعها، وتسعير الانتاج الزراعى وتسويقه، والخدمات الائتمانية، والضرائب والمشاركة فى الأرباح، لا ينبغى أن تشبط عملية الادخار والاستثمار فى الريف، أو تضر بها. كما أن القوانين التى تعترف بحق سكان الريف فى انشاء منظمات اقتصادية مستقلة جديدة لخدمة مصالحهم أو تلك التى تعطى السلطة للحكومات المحلية لانفاق ايرادات الضرائب المتحصلة محليا، يمكن أن تعزز المبادرات المحلية التى من شأنها أن تساند المشاركة الشعبية.

٢٢ - ويتعين أن يحظى الدور الحيوى الذى تلعبه المرأة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفى الأنشطة الزراعية وغير الزراعية على السواء، بالاعتراف الكافى عند التخطيط للتنمية الريفية وتنفيذ برامجها. وعلى ذلك فان التنمية الريفية التى تقوم على أساس النمو المقترن بالعدالة وبالمشاركة الشعبية تستلزم ادماج المرأة بشكل كامل، بما فى ذلك تشجيع حصولها، على قدم المساواة مع الرجل، على الموارد الطبيعية، والخدمات، وكذلك مساواتها فى حقوق الارث وتوفير الفرص المتكافئة لها لتنمية مهاراتها واستخدامها.

مقترحات العمل:

٢٣ - الموجهة الى الحكومات:

(١) وضع سياسات ولوائح حكومية واضحة مواثية والعمل للمشاركة الشعبية، وتشجيع قيام المنظمات الشعبية. والعمل، تحقيقا لهذه الغاية، على وضع اطار قانونى يعتبر أساسا لحرية انضمام سكان الريف فى منظمات شعبية ريفية من اختيارهم.

(٢) وضع وتنفيذ سياسات واصلاحات قانونية وتنظيمية (مثل الاصلاح الزراعى، واصلاح قوانين الايجار، وحقوق استخدام المياه، وغير ذلك) التى من شأنها أن تشجع حصول سكان الريف، ولاسيما الفقراء منهم، على الموارد والخدمات بصورة أكثر عدالة.

(٣) سن القوانين أو تعديل ما هو قائم منها لضمان الحقوق المتساوية والعضوية الكاملة للمرأة وسائر المجموعات المحرومة فى المنظمات الشعبية.

(٤) اصلاح المؤسسات الحكومية المحلية الموجودة بهدف تشجيع وتيسير المشاركة الديمقراطية لسكان الريف بتشكيل منظمات من اختيارهم، أو اقامة مثل هذه المؤسسات اذا استلزم الامر.

٢٤ - الموجهة الى المنظمة:

(١) تشجيع الحكومات ومساعدتها على انشاء اطر قانونية لافساح المجال أمام حرية انضمام سكان الريف الى منظمات من اختيارهم.

(٢) التشجيع على وضع وتنفيذ السياسات والاصلاحات القانونية والتنظيمية (مثل الاصلاح الزراعى، واصلاح قوانين الايجار، وحقوق استخدام المياه، وغير ذلك) التى تشجع حصول سكان الريف ولاسيما الفقراء منهم على الموارد بصورة أكثر عدالة.

(٣) مساعدة الحكومات على وضع السياسات الرامية الى تشجيع حصول سكان الريف - ولاسيما المرأة وسائر المجموعات المحرومة - على المواد والمستلزمات الزراعية والخدمات بصورة أكثر عدالة، وتنفيذ هذه السياسات وتقييمها.

(٤) معاونة الحكومات على وضع سياسات وحوافز محسنة للتسعير والائتمان والضرائب، من شأنها أن تشجع على زيادة مشاركة سكان الريف فى عمليات الادخار والاستثمار، وفى ادارة الأسواق المحلية وتنفيذ هذه السياسات.

(ج) تعزيز القدرات الداخلية للمنظمات الشعبية الريفية على المستويين المحلى والقطرى

القضايا:

٢٥ - أوضحت التجارب فى البلدان النامية والمتقدمة على السواء أن نجاح مناهج التنمية الريفية القائمة على المشاركة، رهن بتوافر المنظمات الشعبية النشطة. وبناء على ذلك، يجب أن تتركز جهود الحكومات على تشجيع وتعزيز نمو المنظمات الريفية التى تعتمد على الذات، بحيث تستطيع أن تشكل قنوات لتوصيل الخدمات الحكومية فى مجال التنمية الى سكان الريف، وأن تشارك بصورة فعالة فى تصميم الأنشطة الانمائية، وفى تنفيذها ورصدها وتقييمها.

٢٦ - ولا بد من تغيير سياسات التنمية الريفية حتى يمكن تعزيز المنظمات الشعبية الطوعية الريفية التى تعمل على تحقيق مصالح أعضائها. ولا شك أن نقص المدراء المدربين والقادة المحليين للمنظمات الشعبية يؤثر تأثيراً مباشراً على قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها فى الاكتفاء الذاتى، بل ويؤدى فى كثير من الأحيان الى ضياع الأموال، وفقدان الثقة والدوافع.

مقترحات العمل :

٢٧ - الموجهة الى الحكومات:

- (١) وضع سياسات لتيسير تحول المنظمات الشعبية التي تديرها الحكومة أو تمويلها، ولاسيما التعاونيات، الى منظمات مستقلة ماليا تعتمد على الذات وتدار بمعرفة أعضائها.
- (٢) التشجيع على استخدام المناهج الجديدة للعمل "من القاعدة الى القمة"، فى اقامة المنظمات الريفية، بتشكيل جماعات غير رسمية، مثلاً، كمنهج تكميلى للجهود التي تبذلها الحكومة بالفعل.
- (٣) تعزيز برامج تدريب القادة والمدراء وأعضاء المنظمات الشعبية من أجل تعزيز القدرات الادارية والتقنية.
- (٤) انشاء آليات للادارة الذاتية، وخدمات المراجعة، وطرق التمويل التي من شأنها أن تعزز قدرة المنظمات الشعبية على الاعتماد على الذات.
- (٥) التشجيع على تعبئة الموارد المحلية للأعضاء (مدخراتهم، ومشاركاتهم فى رأس المال، ومساهماتهم بالعمل، وغير ذلك)، لتمويل أنشطة المنظمات الشعبية وتنميتها.
- (٦) قصر التمويل الخارجى للمنظمات الشعبية على الحد الأدنى اللازم مع اطار زمنى متفق عليه من الجانبين بحيث لا يقوض ذلك من استقلالها واعتمادها على الذات.

٢٨ - الموجهة الى المنظمة :

- (١) ابداء المشورة الى الحكومات فيما يتعلق بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات طويلة الأجل لتحويل المنظمات الشعبية التي تديرها الحكومات أو تمويلها (ولاسيما التعاونيات)، بالتدريج، الى منظمات تعتمد على الذات، وتدار وتمول بمعرفة الأعضاء.

(٢) تشجيع الحكومات على تطبيق مناهج لتمويل المنظمات الشعبية المحلية التي تهتم أساسا بمساعدة هذه المنظمات فى تحقيق الاعتماد على الذات من الناحية المالية، واستخدام الحد الأدنى من المنح والاعانات.

(٣) مساعدة الحكومات فى وضع مناهج فعالة لتكوين الأساس الرأسمالى الداخلى للمنظمات الشعبية المحلية، بزيادة مدخرات الاعضاء ومساهماتهم فى رأس المال وتجميع فوائض التشغيل.

(٤) مساعدة الحكومات على تعزيز الادارة الذاتية لقادة المنظمات الشعبية الريفية وأعضائها، وقدرتها على الاعتماد على الذات، وذلك بعقد دورات تدريب خاصة للمدربين، وما الى ذلك.

(٥) معاونة الحكومات فى وضع منهجيات مناسبة للمحاسبة وادارة الاعمال والاكتفاء الذاتى المالى، وذلك لتعزيز القدرات الداخلية للمنظمات الشعبية الريفية على الاعتماد على الذات.

(د) تطبيق اللامركزية فى عملية اتخاذ القرار الحكومى

القضايا:

٢٩ - تعمل النظم اللامركزية لادارة العامة واتخاذ القرار الحكومى على تشجيع المبادرات المحلية والمشاركة على المستوى المحلى. فسان الريف يميلون الى دعم مبادرات التنمية عندما تراعى تلك المبادرات آراء واحتياجات المستفيدين منها. فتشجيع المشاركة الشعبية سوف يتوقف الى حد كبير على تفويض سلطات اتخاذ القرار بما فى ذلك جمع الايرادات وتحمل النفقات، الى المستويات المحلية.

٣٠ - غير أن التفويض الفعال فى اتخاذ القرارات الى المستويات المحلية يتطلب أيضا وجود، أو انشاء، آليات مناسبة لزيادة الحوار والتعاون بين الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات الشعبية المحلية. ذلك أن وجود هذه الآليات يجعل الجهود الرامية الى تحقيق اللامركزية أكثر فعالية.

مقترحات العمل:

٣١ - الموجهة الى الحكومات:

- (١) احداث تغييرات فى الاجراءات الادارية، وتلك المتعلقة بالميزانية من اجل تيسير تفويض سلطات ومسؤوليات اتخاذ القرار، وجمع الايرادات وانفاقها، الى المستويات المحلية.
- (٢) انشاء اجهزة استشارية محلية لتقديم المشورة والتخطيط، مكونة من المنظمات الشعبية، والمنظمات غير الحكومية، وممثلى الحكومات، لمساعدة الحكومات على التحول الى اللامركزية فى اتخاذ القرار.
- (٣) وضع آليات جديدة للرقابة والمحاسبة، والمراجعة المحلية، تسهلا لامركزية فى اتخاذ القرار.

٣٢ - الموجهة الى المنظمة:

- (١) مساعدة الحكومات فى تطبيق اللامركزية فى عملية اتخاذ القرار فى اطار السياسة القطرية الرامية الى تشجيع المزيد من مشاركة سكان الريف فى صياغة برامج ومشروعات التنمية الريفية التى تؤثر عليهم، وتنفيذها وتقييمها.
- (٢) تحليل الاثار السياسية والاقتصادية والمالية للاشكال المختلفة من اللامركزية، وذلك بغية مساعدة الحكومات على وضع استراتيجيات تستهدف تفويض المزيد من السلطات المتعلقة باتخاذ القرار وجمع الايرادات وانفاقها، الى المستويات المحلية.
- (٣) اسداء المشورة للحكومات بشأن الاجراءات الخاصة بزيادة مشاركة سكان الريف، وخاصة المجموعات المحرومة منهم، فى عملية التخطيط للتنمية الريفية.

(هـ) التشجيع على زيادة الحوار والتعاون التقنى فيما بين الحكومات والوكالات الانمائية والمنظمات الشعبية

القضايا:

٣٣ - كثيرا ما تعمل الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية فى العديد من البلدان النامية، بطرق مختلفة، فى مجال تشجيع ودعم سكان القرى والمنظمات الشعبية التى تمثل فقراء الريف. وان تعزيز تبادل المعلومات والحوار بين الاطراف، يمكن ان يساعد على ايجاد التعاون فى مجال التنمية القائمة على اساس المشاركة على المستوى المحلى. وتسعى حكومات البلدان النامية الى ايجاد حلول لهذه المشكلة بتشجيع المزيد من الحوار فيما بين المنظمات غير الحكومية.

٣٤ - وقد قامت المنظمات غير الحكومية فى عدد من البلدان النامية مؤخرا بانشاء آليات للتعاون، بمساعدة منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولى وبرنامج الامم المتحدة الانمائى، مثل المنظمات الجامعة او الاتحادات التى تضم الوكالات الانمائية الطوعية سواء الدولية او القطرية، والمنظمات غير الحكومية المتبرعة، والمنظمات الشعبية. وقد اصبحت هذه المنظمات الجامعة او شبكات المنظمات غير الحكومية، مؤسسات هامة للدعم فى مجال تبادل المعلومات، وتوفير التدريب لقيادة المنظمات الشعبية على المستوى القطرى، وتشجيع الحوار والتعاون مع الحكومات والوكالات المتبرعة فيما يتعلق بمسائل السياسات فى ميدان التنمية الريفية.

مقترحات العمل:

٣٥ - الموجهة الى الحكومات:

(١) انشاء آليات مؤسسية متعددة الاطراف، وهيئات تنسيقية او استشارية وغيرها، على المستويين القطرى والمحلى داخل وزارات الزراعة والاصلاح الزراعى والتنمية الريفية، وفيما بين هذه الوزارات، مما يسهل الحوار والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشعبية بشأن السياسات والبرامج والمشروعات اللازمة لتشجيع التنمية القائمة على اساس المشاركة.

(٢) تقديم التسهيلات القانونية والادارية والتقنية اللازمة لانشاء منظمات جامعة تابعة للمنظمات غير الحكومية تمثل المنظمات الشعبية الريفية وتقدم الخدمات اليها.

(٣) تمكين ممثلى المنظمات الشعبية من الاشتراك فى أنشطة التدريب على المستويين القطرى والمحلى فيما يتعلق بتبادل المعلومات والحوار فى مجال السياسات وتصميم مشروعات التنمية الريفية التى تتم بأسلوب المشاركة وتنفيذها.

٣٦ - الموجهة الى المنظمة :

(١) مساعدة الحكومات فى انشاء آليات مؤسسية متعددة الأطراف على المستويين القطرى واللامركزى تيسيرا لتبادل المعلومات والحوار والتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية فى تشجيع برامج ومشروعات التنمية الريفية التى تتم بأسلوب المشاركة.

(٢) تقديم التسهيلات الى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية فى البلدان النامية لانشاء و/أو تعزيز المنظمات الجامعة أو اتحادات المنظمات، وذلك كأساس لتبادل المعلومات والحوار بشأن السياسات الخاصة بالتنمية الريفية بأسلوب المشاركة مع الحكومات ووكالات التنمية المعنية.

(٣) التشجيع على وضع ترتيبات تنظيمية من شأنها أن تروج لزيادة الحوار بين المنظمات غير الحكومية الدولية المتبرعة، وبين تلك المنظمات القطرية العاملة فى مجال دعم التنمية والمشاركة الشعبية على المستوى المحلى.

(٤) وضع آليات مناسبة لتيسير الحوار والتعاون التقنى مع المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتنمية الريفية.

(٥) تشجيع مشاركة ممثلى المنظمات المحلية وموظفى الحكومات فى الحلقات الدراسية العملية، واجتماعات الخبراء، والمشاورات، والمؤتمرات الخاصة بسياسات التنمية الريفية واجراءاتها وبرامجها ومشروعاتها.

(و) تطبيق اجراءات واساليب تنفيذية مناسبة

القضايا:

٣٧ - يتطلب تشجيع المشاركة الشعبية الفعالة وضع طرق تنفيذية مناسبة وآليات لامركزية تيسر زيادة مشاركة سكان الريف في وضع سياسات التنمية الريفية وتصميمها، وفي تنفيذ أنشطة البرامج والمشروعات وتقويمها. وعلاوة على ذلك، فإن البحوث التي تجرى بشأن المشاركة الشعبية وتوعية وتدريب المرشدين العاملين في مجال المشاركة أو لتدريب المستفيدين أنفسهم، يتعين أن تراعى الاحتياجات المحلية، ومستوى خبرة ومهارة سكان الريف المعنيين.

مقترحات العمل:

٣٨ - الموجهة الى الحكومات:

(١) وضع اجراءات ادارية وترتيبات مالية مناسبة على المستوى المحلى للنهوض بانشاء التجمعات الرسمية وغير الرسمية لسكان الريف ومشاركتهم في أنشطة التنمية.

(٢) اتباع منهجيات تعتمد بصورة اكبر على المشاركة، من شأنها أن تسمح لسكان الريف بالقيام بدور أكثر نشاطا في تحديد احتياجاتهم من مساعدات في مجال البحوث والمساعدات التقنية وفي تصميم مناهج البحوث والتدريب، وفي رصد التقدم المحرز وتقييم نتائجه.

٣٩ - الموجهة الى المنظمة:

(١) وضع اجراءات وتدابير تنفيذية لتيسير مشاركة المنظمات الشعبية في أنشطة التنمية الريفية، بما في ذلك وضع ترتيبات لقيام هذه المنظمات بتنفيذ عناصر معينة في المشروعات.

(٢) مساعدة الحكومات في انشاء آليات لتيسير التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمزارعين في مجال استحداث منهجيات للمشاركة في البحوث والتعليم والتدريب والارشاد في مجال التنمية الزراعية والريفية.

(٣) وضع خطوط توجيهية تتعلق بتصميم المشروعات من شأنها أن تشجع، الى اقصى حد ممكن، ادماج اهداف المشاركة الشعبية، واقامة المنظمات الشعبية، فى أنشطة مشروعات المنظمة ذات الصلة .

(٤) التشجيع على زيادة التعاون التقنى وتبادل المعلومات فيما بين جميع الوحدات التقنية فى المنظمة المعنية بتنفيذ برامج ومشروعات التنمية الريفية القائمة على المشاركة .

(ز) رصد وتقييم المشاركة الشعبية

القضايا:

٤٠ - يشكل نقص المعلومات الموثوق بها عن قضايا المشاركة الشعبية عقبة كؤود أمام واضعى ومخططى سياسات التنمية الريفية على المستويين القطرى والدولى، وكثيرا ما يؤدي الى تقديرات خاطئة للاحتياجات الانمائية لسكان الريف ومنظماتهم، بالاضافة الى عدم استخدام الموارد الموجهة الى هذا القطاع الى الحد الأمثل. وهذه العيوب تجعل من الصعب على الحكومات، ووكالات التنمية، والمنظمات الشعبية ذاتها أن تحدد بدقة مدى التقدم المحرز فى النهوض بمستويات مشاركة سكان الريف فى المنظمات الشعبية وفى اداء هذه المنظمات.

مقترحات العمل:

٤١ - الموجهة الى الحكومات:

(١) انشاء آليات مناسبة لجمع البيانات عن المشاركة الشعبية والمنظمات الشعبية بطريقة منتظمة للمساعدة فى صياغة السياسات واتخاذ القرار، ومعالجة هذه البيانات ونشرها .

(٢) وضع نظم لرصد المشاركة وتقييمها لتقدير مدى التقدم فى مناهج المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية والزراعية .

(٣) اجراء تقدير دورى للأثار العامة للسياسات التى تستهدف النهوض بالمشاركة الشعبية لمعرفة ما اذا كانت هناك حاجة الى ادخال تحسينات لضمان التقدم .

٤٢ - الموجهة الى المنظمة :

- (١) مساعدة الحكومات فى جمع المعلومات عن المشاركة الشعبية باستخدام مؤشرات تتلاءم مع طبيعة كل نوع من أنواع المنظمات الشعبية، ومعالجة هذه المعلومات ونشرها.
- (٢) مساعدة الحكومات فى توفير التدريب لموظفى الحكومة والمنظمات الشعبية على جمع البيانات، ووضع نظم لرصد هذه المشاركة وتقييمها.
- (٣) معاونة الحكومات فى اعداد دراسات حالة لمعرفة اتجاهات المشاركة الشعبية فى التنمية الزراعية والريفية.
- (٤) مواصلة تقديم المساعدة للحكومات الأعضاء فى رصد مدى التقدم فى التنمية الريفية والمشاركة الشعبية كجزء من عملية ابلاغ البيانات المتعلقة بالمؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية، باستخدام المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الموضوعة لهذا الغرض.

رابعاً - تنفيذ خطة العمل

(١) عام

٤٣ - يتعين التسليم بأنه لا يمكن بلوغ هدف المشاركة الايجابية من جانب الشعب فى عملية التنمية الا من خلال الجهود الدؤوبة والمركزة على مدى فترة زمنية طويلة. وعلى ذلك فان تنفيذ خطة العمل يتطلب سياسات طويلة الأجل وموارد كافية. وان عملية ارساء أساس قوى للمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن تكوين المنظمات الشعبية الطوعية الديمقراطية. وتعتبر عملية تعزيز المشاركة الشعبية، بطبيعتها، عملية معقدة، فهى تتطلب فى كثير من الأحيان تغييرات اجتماعية - اقتصادية أساسية تستلزم سياسات بعيدة المدى والالتزام بتقديم موارد وذلك بغية تعزيز المشاركة الشعبية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف، لاسيما الفقراء منهم.

٤٤ - ولا ينبغى التقليل من أهمية الموارد اللازمة للسير قدماً فى طريق المشاركة الشعبية المستمرة، ولا من الفوائد طويلة الأجل الناجمة

عن عملية النمو العادل والمستمر التي تتخذ من الجماهير محورا لها. ومن الواضح أن المسؤولية الأولى عن تنفيذ السياسات والبرامج والأنشطة الواردة في الخطة تقع على عاتق كل بلد من البلدان الأعضاء. والخطوة الأولى اللازمة لتنفيذ هذه الخطة هي أن يحدد كل بلد أهدافه بدقة والفترة اللازمة لتنفيذها، ويحدد كذلك الأولويات مع مراعاة ظروفه وقدراته الخاصة، فيما يتعلق بالبرامج المقترحة في كل مجال من المجالات السبعة لخطة العمل. ويشتمل تحديد هذه الأهداف على تقدير الموارد اللازمة.

(ب) دور المنظمة في دعم خطة العمل

٤٥ - بمقدور المنظمة - بل ومن واجبها - أن تلعب دورا هاما في تنفيذ خطة العمل وتوفير الدعم التقني والمالي للبلدان المعنية في هذا الصدد، بناء على طلبها. فالخطة تتوقع من المنظمة أن تقوم بدور تحفيزي، وأن تعمل على تشجيع ومساعدة الحكومات والمنظمات الشعبية في الترويج للأنشطة التي تتم بأسلوب المشاركة. وتستطيع المنظمة أن تساعد في هذا المضمار من خلال البرنامج العادي، باستخدام الأدوات التقليدية للتدخل الانمائي، مثل جمع المعلومات وتحليلها ونشرها، والتدريب، وإقامة المؤسسات، وتشجيع الحوار وتبادل الخبرات، وتقديم المشورة في مجال السياسات.

٤٦ - وسوف توفر الأعمال المنتظرة من المنظمة في هذه المجالات السبعة لخطة العمل اطارا عريضا لبرامج المنظمة التقنية في مجال دعم الأنشطة التي تتم بأسلوب المشاركة. وفي حين يتعذر تقديم معلومات بشأن كافة البرامج الجارية تنفيذها بواسطة المنظمة والتي تدعم المشاركة الشعبية، فإن مجموعة مختارة من أكثر البرامج أهمية تعطى مؤشرا للمجال الواسع النطاق من الأنشطة التي تقوم المنظمة بتنفيذها أو التي تزعم تنفيذها والتي تشجع هذا النهج.

٤٧ - يتناول البرنامج الفرعي ٢-١-٥-٣، "المؤسسات الريفية والعمالة"، في المقام الأول وبصفة مباشرة، السياسات والبحوث والتدريب ذات الصلة بإقامة المؤسسات الريفية وتدعيم اتحادات صغار المزارعين من خلال التعاونيات أو المجموعات غير الرسمية. وتوفر الأنشطة في اطار هذا البرنامج الفرعي الدعم التقني لبرنامج تنمية المزارع الصغيرة / برنامج المشاركة الشعبية، وتستهدف ادماج مبادئ المشاركة في البرامج والمشروعات الكبيرة. وقد قامت المنظمة مؤخرا،

فى اطار هذا البرنامج الفرعى، بنشر دليل بعنوان "المشاركة والممارسة" يستند الى اكثر من عشر سنوات من الخبرة الميدانية فى مجال برامج النهوض بصغار المزارعين والمشاركة الشعبية، ويوفر خطوطا توجيهية نافعة لتشجيع المشروعات الميدانية القائمة على المشاركة وتنفيذها. وتتضمن الاعمال المقبلة المزمع القيام بها لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ لتعميق الوعى بالمشاركة الشعبية (مجال العمل ١)، اعداد دراسات حالة قطرية بشأن فعالية الخبرات القائمة على المشاركة فى قطاعات الزراعة، والتنمية الريفية، والغابات، ومصايد الاسماك. ويقترح كذلك اجراء عمليات تقييم متعمقة وبعيدة المدى لاثر مشروعات المشاركة الشعبية، وهى التقييمات التى تبرز فوائد مشروعات المشاركة، كالمشروعات الجارى تنفيذها حاليا فى ليسوتو وتايلند.

٤٨ - وتتضمن الاعمال المقبلة المزمع القيام بها فى اطار البرنامج الفرعى ١-٢-٣-٥ والتى تستهدف تهيئة الظروف القانونية والسياسية المواتية للمشاركة الشعبية (مجال العمل ب)، تقديم المساعدة الى البلدان الاعضاء فى مجال اعادة صياغة تشريعاتها المنظمة لمؤسساتها التعاونية وسائر المنظمات الشعبية. وقد قدمت تلك المساعدة بالفعل الى اثيوبيا وغرينادا، واعربت ايران عن اهتمامها بهذه المسألة.

٤٩ - وفيما يتعلق بتعزيز القدرات المحلية للمنظمات الشعبية الريفية على الصعيدين المحلى والقومى (مجال العمل ج)، وضعت المنظمة برنامجا لاسداء المشورة للحكومات الاعضاء بشأن وضع وتنفيذ استراتيجياتها طويلة الاجل الرامية الى تحويل التعاونيات التى اقامتها الحكومات تدريجيا الى منظمات قائمة على اساس الاعتماد على الذات ويديرها ويمولها الاعضاء. ويجرى حاليا تقديم تلك المساعدة الى اثيوبيا وبوركينا فاسو ومنغوليا. وعلاوة على ذلك، يتم حاليا اجراء تحليل مفصل لآخر ما توصلت اليه الدراسات القطرية فى مجال الحركات التعاونية فى جميع انحاء العالم، وسوف يدعم هذا التحليل اسس اسداء المشورة الى الحكومات الاعضاء بشأن مستقبل السياسات المتعلقة باعادة تنظيم التعاونيات. وقد وضع كتيب لتدعيم قدرات المساعدة الذاتية والادارة الذاتية للمنظمات الشعبية فى الريف وهو بعنوان "ارشادات لمسك الدفاتر والمحاسبة فى التعاونيات الزراعية".

٥٠ - وفيما يتعلق بتشجيع لامركزية اتخاذ القرارات من جانب الحكومات (مجال العمل د)، ستقوم المنظمة فى اطار عنصر البرنامج الفرعى ١-٢-٨-٥-٣. "التخطيط والتحليل على المستوى اللامركزى" بتقديم

المساعدة الى البلدان الاعضاء فى مجال تنظيم برامج التدريب القومية اثناء الخدمة لموظفى الحكومات المحليين واعضاء اتحادات الفلاحين. وستقدم المساعدات، بنوع خاص، الى رجال التخطيط المحليين بغية تعزيز قدراتهم التخطيطية على استخدام ادوات التحليل ومنهجياته من خلال توفير المساعدة والتدريب المباشرين بغرض تدعيم مؤسسات التخطيط المحلية، ووضع اجراءات لتخصيص الموارد المالية، وتعزيز المشروعات الخاصة والمشاركة الشعبية فى مجال التنمية. ويقترح اجراء دراسات قطرية فى نطاق فترة السنتين القادمة فى اثيوبيا وغانا واوغندا وزامبيا ورواندا والسنغال والمكسيك. وعلاوة على ذلك، سيجرى اعداد دراسات حالة ومواد منهجية بشأن أسس العمل الجارى القيام به فى مجال اعداد مطبوعة "التخطيط الانمائى فى المجال الريفى: مبادئ التحليل الاقتصادى ومناهجه وادواته".

٥١ - وهناك مجال آخر له اهميته فى اطار عنصر البرنامج الفرعى ٢-١-٥-٣ "المؤسسات الريفية والعمالة" هو تشجيع زيادة الحوار والتعاون التقنى بين الحكومات ووكالات التنمية والمنظمات الشعبية (مجال العمل ه). وتحقيقا لهذه الغاية، ساعدت المنظمة فى تنظيم مشاورات ثلاثية قومية يشترك فيها ممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجهات المتبرعة. وقد عقدت المنظمة مشاورات من هذا القبيل فى الفلبين وتزمع عقد مشاورة اخرى فى جامايكا. وقد ابدت المنظمة استعدادها للرد على الطلبات المقدمة من الحكومات الاعضاء والمتعلقة بتنظيم تلك المشاورات. وتقوم المنظمة كذلك بمساعدة المنظمات غير الحكومية والمنظمات الشعبية فى البلدان النامية على انشاء و/او تعزيز المنظمات الاقليمية والقومية الجامعة او الاتحادات (الشبكات) باعتبار ذلك اساسا لتبادل المعلومات والحوار فى مجال السياسات. ومن النماذج الدالة على ذلك، المساعدة التى تقدمها المنظمة فى انشاء اتحاد المنظمات غير الحكومية الآسيوية.

٥٢ - كذلك تتصل الأنشطة فى اطار عنصر البرنامج الفرعى ٢-١-٤-١ "المنظمات غير الحكومية" بمجال العمل ه. ويستهدف هذا البرنامج الفرعى تطوير العلاقات الوثيقة مع عدد من المنظمات غير الحكومية وتشجيع التعاون معها فى المجالات ذات الاولوية فى برامج المنظمة. وفى هذا الصدد، يجدر ذكر المبادرات التى تمت فى اطار حملة التحرر من الجوع/ العمل من أجل التنمية فى تدعيم شبكات المنظمات غير الحكومية الاقليمية فى اقليمى أمريكا اللاتينية وأفريقيا. فخلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ستقوم الحملة بتجميع قاعدة بيانات شاملة عن المنظمات غير

الحكومية ذات الأهمية بالنسبة لولاية المنظمة، وإجراء تقييم منظم لخبرات هذه المنظمات في مجال التنمية الريفية القابلة للاستمرار، والاستعانة بما لديها من أنشطة، وتشجيع البرامج الميدانية الحفازة المشتركة بين المنظمة والمنظمات غير الحكومية والتي يمكن أن تكون بمثابة مختبر لوضع الحلول البديلة القائمة على أساس المشاركة لمشاكل التنمية.

٥٣ - وفيما يتعلق بادخال اجراءات واساليب تنفيذية مناسبة (مجال العمل و)، قامت المنظمة بوضع اجراءات لتيسير زيادة تفويض السلطة والمسؤولية للوكالات المنفذة على المستوى القومى (بما فى ذلك المنظمات غير الحكومية) فى مجال تنفيذ مشروعات المنظمة القائمة على اساس المشاركة. وسوف تتضمن الاعمال المقبلة الرامية الى استحداث اجراءات واساليب تنفيذية مناسبة، تطوير مواد تدريبية بأسلوب المشاركة تصمم وتختبر خصيصا للأنشطة الميدانية، وذلك فيما يختص بموضوعات مثل ادارة المشروعات الجماعية، وتعبئة رأس المال اللازم من الأعضاء للاستثمارات وتكوين المجموعات والتنمية، للاستخدام على المستويات المحلية.

٥٤ - وسوف تواصل المنظمة رصد وتقييم المشاركة الشعبية (مجال العمل ز) كجزء من ممارستها العادية فى مجال ابلاغ البيانات المتعلقة بالمؤتمر العالمى للإصلاح الزراعى والتنمية الريفية. وبغية تيسير عملية الرصد هذه، يقترح جمع مزيد من المعلومات التفصيلية عن مشاركة الأعضاء فى التعاونيات الريفية وفى سائر المنظمات. وستواصل المنظمة كذلك المشاركة بنشاط فى مجموعات الخبراء المعنية بالمشاركة الشعبية وبرصد وتقييم فريق المهمات المعنى بالتنمية الريفية والتابع للجنة التنسيق الادارية، الذى عقد مؤخرًا اجتماعًا مشتركًا لمناقشة عمليتي رصد وتقييم المشاركة الشعبية. وقد اتفق على أن تساهم المنظمة بخبراتها فى اعداد نسخة منقحة من المطبوعة التى أصدرتها مجموعة الخبراء التى وزعت على نطاق واسع وهى بعنوان "المبادئ الارشادية لتصميم واستخدام الرصد والتقييم فى مشروعات وبرامج التنمية الريفية".

٥٥ - وقد أدرجت عناصر المشاركة فى الكثير من الأنشطة الأخرى مثل وضع نظم الزراعة القابلة للاستمرار، وإدارة الري، وحفظ التربة، والتنمية المتكاملة لمنتجات الألبان، والإرشاد فى مجال الغابات، والتوعية، فضلاً عن تنمية الغابات فى خدمة المجتمع واتحادات الصيادين.

٥٦ - وقد تم تطبيق مبادئ المشاركة الشعبية فى العديد من أنشطة المنظمة الميدانية. فى أوائل عام ١٩٩١، كانت المنظمة بصدد تنفيذ ١٤٥ مشروعا للتنمية الريفية بأسلوب المشاركة بلغت قيمتها ٣٤٥ مليون دولار، فى حين أن هناك ٤٠ مشروعا آخر من تلك المشروعات فى مرحلة الاعداد. ومن الأمثلة النموذجية لمشروعات المنظمة الميدانية الكبيرة التى تنطوى على عنصر قوى من عناصر المشاركة، مشروع اقليمي بشأن الادارة المتكاملة لمكافحة الآفات. ويستخدم هذا المشروع نهجا قوامها المجموعات والمشاركة الشعبية، وقام بتدريب ما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ مزارع على تشخيص الأعراض الدالة على وجود الآفات وتحليل النظم الايكولوجية الزراعية، وتحديد ما يتعين اتخاذه من اجراءات دون الحاجة الى انتظار المشورة الارشادية. ويستطيع المزارعون حاليا معالجة محاصيلهم بأسلوب سليم بيئيا واقتصاديا، مما أدى الى تحقيق وفورات بلغت ما يزيد على ١٠ ملايين دولار سنويا نتيجة للتقليل من مستويات استخدام مبيدات الآفات.

٥٧ - وتعتبر المشاركة الشعبية أيضا عنصرا رئيسيا من عناصر خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية التى تؤكد خطوطها التوجيهية على ضرورة أن تعزز الحكومات ووكالات المعونة آليات المشاركة فى مجال الغابات وأن تيسر اشراك السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية فى خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية. وتتضمن الأنشطة المقترحة التى سيجرى تنسيقها بالتعاون مع المشروعات الأخرى للمنظمة مثل مشروع الغابات والأشجار والناس؛ اجراء عمليات جرد على المستوى القطرى للمنظمات العاملة بنشاط فى مجال الغابات والتنمية الريفية، واجراء تقييم لامكانيات كل منظمة فيما يختص بتيسير المشاركة الشعبية الفعالة فى خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية، وتحديد آليات المشاركة الشعبية المناسبة لكل قطر، وترجمة الوثائق المتعلقة بالخطة الى اللغات المحلية، وتعزيز عدد مختار من المنظمات المحلية من خلال تدريب العاملين فى مجال تنمية الغابات بأسلوب المشاركة، على سبيل المثال، والاستعانة بالممثلين المؤهلين من المنظمات غير الحكومية المحلية باعتبارهم مستشارين تابعين للخطة.

٥٨ - وتسترشد مصلحة الغابات فى المنظمة فيما تتخذه من سياسات باستراتيجية ادارة مصايد الأسماك وتنميتها التى اعتمدها المؤتمر العالمى لمصايد الأسماك الذى عقدته المنظمة فى عام ١٩٨٤. وقد ركزت الاستراتيجية وبرامج العمل ذات الصلة، بنوع خاص، على المشاركة النشيطة لمجتمعات الصيد فى وضع وتنفيذ مشروعات تنمية وادارة مصايد الأسماك. وقد نفذت عدة مشروعات فى اطار البرامج العادية والميدانية

لتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وتشجيع جمعيات الصيادين على الاشتراك بصورة ايجابية فى جهود التنمية والادارة، وتشمل الأمثلة الدالة على ذلك خدمات الاثتمان وتوفير خدمات الارشاد للمرأة التى نفذت بواسطة برنامج خليج البنغال، والمخططات الرامية الى تحسين عمليات تسويق الاسماك والخدمات الاجتماعية التى جرى الاضطلاع بها فى اطار المشروع الخاص بالتنمية المتكاملة لمصايد الاسماك الحرفية فى غرب افريقيا. ونظرا للافراط فى استغلال موارد مصايد الاسماك الشاطئية، فقد بات من الضرورى أن يشارك الصيادون مشاركة فعالة فى ادارة مصايد الاسماك. وفى هذا الصدد، تمت الموافقة فى عام ١٩٩١ على مشروع بانشاء صندوق اثتمان لدراسة وتعزيز مفهوم نظم ادارة مصايد الاسماك القائمة على اسس مجتمعية فى آسيا. كذلك ستكون المشاركة الشعبية فى ادارة مصايد الاسماك والموارد الساحلية عنصرا رئيسيا فى المرحلة القادمة لبرنامج خليج البنغال، وبرنامج مشترك بين الاقاليم تابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائى يتعلق بالادارة المتكاملة لمصايد الاسماك الساحلية سيبدأ تنفيذه فى عام ١٩٩٢.

٥٩ - ولاشك أن طرق الاتصال تعتبر عنصرا رئيسيا فى برامج التنمية التى تتم بأسلوب المشاركة. وتملك المنظمة خبرة تزيد على ٢٠ عاما فى تشجيع استخدام طرق الاتصال ووسائل الاعلام فى اقامة حوار بين جميع القطاعات المعنية بعملية التنمية، وفى مقدمتها سكان الريف، وذلك لاشراك المجتمعات المحلية فى تخطيط برامج التنمية وتنفيذها ومتابعتها، وتقديم المعلومات كأساس للتغيير والابتكار، وللمساعدة فى تبادل المعلومات والخبرات. وسوف تستمر عملية وضع البرامج الميدانية الخاصة بدعم طرق الاتصال، واستخدام أساليب الاتصال ووسائل الاعلام فى تيسير اقتسام المعرفة، والعمل، من خلال الحوار، على افساح المجال أمام مشاركة أبناء الريف فى تحليل الموقف وتخطيط التنمية والادارة واتخاذ القرار. ومن المشروعات النموذجية التى تستخدم بنجاح طرق الاتصال للنهوض بالمشاركة الشعبية، شبكة الاتصالات الريفية التى أنشئت فى المكسيك لدعم التنمية المتكاملة للاراضى الغدقة الاستوائية (Proderith). وتستخدم وسائل الاتصال ومناهجه للتوصل الى اتفاق فى الآراء مع المجتمعات المحلية المعنية فيما يتعلق بالاجراءات المقرر اتخاذها والخاصة بالتنمية، والتخطيط لبرامج التنمية المحلية وتنفيذها. بيد أنه من الأمور ذات الأهمية القصوى أن شبكة الاتصالات الريفية يجرى حاليا اضعاء الطابع اللامركزي عليها وتحويلها الى اتحادات للمزارعين أنفسهم. ويتم حاليا انتاج المواد الخاصة بالاتصالات بواسطة المزارعين وبلاشتراك معهم ولصالحهم. ويمكن أن تكون هذه التجربة الفريدة فى نوعها نموذجا للبلدان النامية الأخرى. ومن

البرامج الميدانية الأخرى التي سوف تتضمن عنصر الاتصال لزيادة المشاركة الشعبية، برنامج الغابات والأشجار والناس. ذلك أنه سيتم، من خلال عنصر الاتصال، استخدام وسائل الاتصال التقليدية ومنخفضة التكلفة لإشراك الناس في تخطيط البرامج الحرجية على مستوى المجتمع وتنفيذها وتقييمها. وسوف توضع نتائج هذا البرنامج المشترك بين الأقاليم تحت تصرف الحكومات والمنظمات غير الحكومية عن طريق الوسائل السمعية البصرية والمطبوعات ودراسات الحالة.

٦٠ - وقد ساعد مركز الاستثمار في ادخال عنصر المشاركة الشعبية في المشروعات التي أعدت للوكالات الممولة، لاسيما البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي. وفي مجال الأعمال التي تمت مؤخرًا، أولى المركز اهتمامًا متزايدًا لتشجيع المشاركة الشعبية في تصميم المشروعات كيما يضمن تلبية الاحتياجات الملحومة للمستفيدين المستهدفين، في إطار التدخل بالمشروعات، على النحو السليم. وباستخدام منهجيات التقييم السريع على المستوى الريفي، اهتمت فرق تصميم المشروعات بالأساليب التي تؤدي إلى تلافى آراء المستفيدين والحكومات بشأن تصميم المشروعات وتحديد الآليات المؤسسية التي تكفل التوزيع المنصف للفوائد داخل نطاق المجتمعات المتضررة.

٦١ - وتعتبر المشاركة الشعبية أيضًا عنصرًا هامًا من عناصر إطار البرنامج التعاوني للتنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار الذي سيوضع موضع المناقشة في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر المنظمة. ويقوم هذا الإطار على أساس إعلان دن بوش وجدول أعمال التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار، ويتوقع في إطار البرنامج رقم ٢ "المشاركة الشعبية وتنمية الموارد البشرية" تحقيق أربعة أهداف ذات أولوية هي:

- وضع السياسات اللامركزية لأغراض التنمية الريفية،
- التكيف المتزامن للهياكل المؤسسية،
- تطوير المنظمات الريفية والنهوض بعمليات التفاعل مع المؤسسات الحكومية،
- تنمية الموارد البشرية لأغراض السابق ذكرها، وهذه الأهداف جميعها تتفق تمامًا مع أهداف خطة العمل.